

۲۵۰

القرار رقم: (IFR-2020-161)
ال الصادر في الدعوى رقم: (12811-2020-Z)

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى- قبول شكلي- مدة نظامية- عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص

طالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٦هـ- دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار- ثبت للدائرة أن المدعي لم يقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٦٥) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٣٠/١٢٢) وتاريخ (١٤٣٠/١٢٢).

المادة (١٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٤٠٦٢) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢).

المادة (٢٢١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٨٢٠) وتاريخ: (١٤٣٨/٦/١).

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في يوم الأحد ١١/٠١/٤٤٢٠هـ الموافق ٣٠/٠٨/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض...، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المُشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-2020-12811) وتاريخ ١٦/٠٧/٤٤١١هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/١٦م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... (هوية وطنية ...)، بصفته صاحب مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...) تقدم بلائحة دعوى اعتراض فيها على الربط الزكوي التقديرية، من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعام ١٤٣٦هـ.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد في تاريخ ١٦/٠٤/٢٠٢٠م، تضمنت أن المدعي تبلغ بالربط الزكوي محل الدعوى بتاريخ ١٩/٤/٤٤١١هـ. واعتراض عليه بتاريخ ٤/٠٧/٤٤١١هـ، وأن المدعي عليها تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية.

وفي يوم الأحد الموافق ١١/٠١/٤٤٢٠هـ عقدت الدائرة جلسة عن بعد لنظر هذه الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله، رغم ثبوت تبليغه تبليغاً نظامياً، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم ... وبسؤال ممثل المدعي عليها عن دعوى المدعي، أجاب بأنه يتمسك برد المدعي عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وبسؤال ممثل المدعي عليها عما إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي. لذا قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/١٧) وتاريخ ١٤/٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٠/٠٦/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠٣٥/١٥٠) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٦هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/٤٤١١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٦هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) وتاريخ ٢١/٤/٢٠١٤هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتلطيم عند الجهة مصدرة القرار خلال ستين (٦٠) يوماً من اليوم التالي لتاريخ إخباره به؛ استناداً إلى الفقرة رقم: (١) من المادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ التي نصت على أنه: "يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط..."; وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي قد بلغ بقرار الربط الزكوي بتاريخ ١٩/٤/١٤٤١هـ، واعتراض عليه بتاريخ ٤/٧/١٤٤١هـ؛ الأمر الذي يتعمّن معه عدم قبول دعوى المدعية شكلاً.

أما فيما يتعلّق بعدم حضور المدعي أو من يمثّله جلسة النظر في الدعوى، وإصدار الدائرة قرارها في الدعوى محل النظر في ظل عدم حضوره -دون عذر تقبله الدائرة- فإن الدائرة استندت إلى الفقرة (١) من المادة (العشرين) من قواعد عمل اللجان الضريبية التي قضت بأنه: "إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها، ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب الفصل بالدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها"، كما أن القرار الصادر في هذه الحالة يكون حضورياً في حقه، وذلك استناداً إلى المادة (السادسة والخمسين) من نظام المراقبات الشرعية التي نصت على أنه: "إذا لم يحضر المدعي جلسات الدعوى -وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة والخمسين) من هذا النظام- فللمدعي عليه أن يطلب من المحكمة الحكم في موضوعها، وعلى المحكمة أن تحكم إذا كانت صالحةً للحكم فيها، ويعُد حكمها في حق المدعي حضورياً". وللّمّا لم يتقدّم المدعي بعذر يُبرّر غيابه عن جلسة الدائرة المنعقدة لنظر دعوه بتاريخ ١٠/١/١٤٤٢هـ، وللّمّا رأت الدائرة أن الدعوى صالحه للفصل فيها بموجب ما هو متوافقٌ في ملفها، فإنها تنتهي إلى إصدار قرارها في الدعوى محل النظر حضورياً في حق المدعي.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي / ... (رقم مميز ...) ضد المدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعي عليها المتعلق بالربط الزكوي لعام ١٤٣٦هـ محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد دددت الدائرة (يوم الإثنين الموافق

١٤٢/٠٣/٣٠) موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.